30 صفحة ـ العدد 103

المرصد

الخميس 06 فبراير 2020

نشرة اسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية

في زمن «اللاّدولة»..

أدوارٌ محوريّة للقبيلة في ليبيا

البحباح: لا يوجد تناقض بين مفهومي القبيلة والدّولة

الفاندي لـ«المرصد»: كواليس مؤتمر القبائل في ترهونة

الاشراف: محمد بالطيب ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

الدّولة والقبيلة والجيش..

ثالوث الأسئلة الإشكالية في ليبيا

محمد بالطيب

في العام 2011 كانت الدّولة الليبية قد سقطت تماما. كان الانهيار شاملاً وكاملاً، فركام المباني في الشوارع والمدن كان شاهدًا أيضًا على حطام المؤسسات. انهارت مؤسسة الجيش ومؤسسة الشّرطة ونبتت -كالفطر- على أنقاضها مجموعات مسلّحة وعصابات وكيانات صغيرة جهوية وأيديولوجيّة ومافيات. وفي لحظةٍ من الزّمن الليبي، وجدت البلاد نفسها بلا هويّة سياسيّة معلنة أو حتى واضحة: جمهوريّة أم ملكيّة دستوريّة أم حتى ملكيّة مطلقة؟ وتعالت أصوات الجميع في وقت واحد كلٌّ يهتفُ بدعوةٍ مختلفة. كما أنّ تفاصيل أخرى بقيت غامضة، فأصواتٌ تنادي بدولة مركزيّة وأصوات أخرى تنادي بالفدراليّة، ثمّ اتفق الجميع على تأجيل كلّ شئ إلى موعد غير معلن، وتنادوا إلى اسم غائم وواسع وفضفاض «دولة ليبيا». وكان اسمًا بلا مسمّى، فقد كانت هناك ليبيا، ولكن لم تعد هناك دولة!

في بلد نفطّي مثل ليبيا، من السّهل إعادة بناء المدن والمباني والبنية التحتيّة. ولكن وفي أي بلدٍ من العالم مهما كان ثريًا أو فقيرًا، ليس من السهل أبدًا بناء الدّولة. في التاريخ السياسي المعاصر لدول العالم الثالث ثمّة حقبة تنظر إليها الشّعوب -غالبًا- بكثير من الاعتزاز، هي حقبة «بناء الدّولة». ومردّ ذلك الفخر والاعتزاز يعود لضخامة الانجاز، انجاز الدّولة.

فعليًا، يحتاج هذا الكيان الجبّار في معناه السياسي والتاريخي إلى جهد تنظيري وفلسفي وفكري ضخم. ويحتاج لمؤسسات كبيرة جدًا ولأطنان من النصوص القانونية ويحتاج كذلك إلى وعي وطني شعبي وجماهيري، كما يحتاج لرمزيات ولشعور نفسي مشترك وأشياء كثيرة غالبًا ما تكون صعبة ومعقدة.

وبقدر ما توجد في ليبيا عوامل كثيرة مساعدة في اتجاه إعادة بناء هذا الكيان الكبير، بقدر ما توجد مطبات وصعوبات أخرى متشابكة وكثيرة تحتاج لوقت ولجهود كبيرة من أجل تجاوزها. وهذا دور علماء الاجتماع والسياسة والفلاسفة والمفكرين وعلماء المستقبليات والاقتصاديين ورجال القانون وفقهاء الدّساتير. ولكن ثمّة في ليبيا معطى خاص جدًا، تنقسمُ حوله التحليلات هل يمكن اعتباره عاملاً مساعدًا أم مطبًا آخر في وجه بناء وقيام الدّولة؟ وهذا المعطى الإشكالي هو القبليّة.

تحظر القبيلة في ليبيا بكثافة في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية وفي الثقافة الرّسميّة والشعبيّة. والأسباب تتراكم بين التاريخي والسياسي وأيضًا الاقتصادي -لطبيعة الاقتصاد الرّيعي للبلاد-. غير أنّ هذا الحضور عمّقه كثيرًا الوضع الأمني المنهار منذ العام 2011 والذي يدفع بالمواطن الليبي إلى الارتداد نحو بدائل أخرى حامية (أهمها القبيلة) معوّضةٍ للدّولة التي كانت تحتكر العنف والسّلاح وتنفيذ الأحكام. لكن وبقدر ما يبدو الأمر صعبًا وإشكاليا في حسم العلاقة بين القبيلة والدّولة- حيث لا أجوبة قطعيّة ونهائيّة أو حاسمة ككل إشكاليات مباحث العلوم الإنسانية- إلاّ أنّ أنّه لا يمكن، بداهةً، بناء دولة بدون مواطنة. ولا مواطنة ممكنة بغير مساواة تامة بين المواطنين بلا أي تمييز عرقي أو عنصري أو قبلي.

ولكن في المقابل، نحن أمام واقع ليبي خاص، تلعب فيه القبيلة دورًا كبيرا في اتجاهات كثيرة. فأمام انهيار الدّولة بمؤسساتها وفي الفترات التي غاب فيها القانون تماما كان العُرف هو الذي ينظّم الحياة الاجتماعية. إلاّ أن القبلية كانت كذلك المحرّك لعديد الأزمات الأمنية والموجهات: معارك كثيرة شهدتها البلاد راح فيها مئات (ربما آلاف) من الضحايا وخسائر مالية (واجتماعية) كبيرة جدا لأسباب قبلية وعرقيّة. بالرّغم أنها كانت في المقابل أيضًا ميزان تعديل لعديد الأزمات التي لا يمكن حلها في ظل غياب تام للدّولة ومؤسساتها.

وبين هذا وذاك، وبين مختلف الآراء والتحليلات وحتى الوقائع والحوادث. تبقى القبيلة أمرًا واقعًا وفاعلاً في ليبيا ولها دورها وهي معطى مؤثّر في كل التفاصيل والنواحي السياسية والاجتماعية والاقتصاديّة. معطى لا يمكن لأحد تجاوزه أو إلغاؤه (حاليًا على الأقل). فالمناصب السياسية في البلاد والمناصب السيادية والحقائب الدّبلوماسية والاقتصاديّة

في بلد نفطّي مثل ليبيا، من السّهل إعادة بناء المدن والمباني والبنية التحتيّة. ولكن وفي أي بلدٍ من العالم مهما كان ثريًا أو فقيرًا، ليس من السهل أبدًا بناء الدّولة. في التاريخ السياسي المعاصر لدول العالم الثالث ثمّة حقبة تنظر إليها الشّعوب -غالبًا- بكثير من الاعتزاز، هي حقبة «بناء الدّولة». ومردّ ذلك الفخر والاعتزاز يعود لضخامة الانجاز، انجاز الدّولة.

والعسكريّة العليا كلّها تسند داخل حقل التوازنات القبلي. وحتى المجلس الرئاسي نفسه الذي ولد تحت إشراف الأمم المتحدة نفسها تم اجتراحه بمشرط جرّاح يتتبّع الأعصاب الحساسة ويقسّم العضويّة على أساس الحصص المناطقية والقبلية.

بهذا الشّكل -وأكثر- تبدو القبيلة في ليبيا لاعبا حاسمًا ومؤثرًا وغير قابل للإلغاء لدرجة تبدو الحكمة في توظيفها من أجل أن تكون جسرًا من أجل بناء الدّولة، دولة المواطنة والقانون.

وفي المُطلق، كي تقوم الدّولة فإنها تحتاج إلى مؤسسات، وأهمها المؤسسات العسكريّة والأمنيّة. فأوّل مفاهيم وتعريفات هذا الكيان وظيفيًا، هي احتكار العنف. كما لا يمكن الحديث عن دولة بلا حدود واضحة ثمّ مؤمنة بالكاملة ولا دولة بلا سلطة تنفيذيّة بجهاز أمني قادر على تفعيل القانون على الأرض وتنفيذ الأحكام القضائيّة. غير أنّ المؤسسة العسكريّة في العالم العربي تبدو كأنّها التوأم الإشكالي للقبيلة داخل هذا الخليط من التعقيد المفاهيمي السياسي المتداخل.

أمّا لماذا الجيش؟ لأنّ هذه المؤسسة كانت دائمًا في قلب سؤال النّهضة والتحديث السياسي والحضاري في العالم العربي منذ القرن التاسع عشر. فتجدها حاضرةً دومًا وسط النقاش السياسي العربي وفي قلب النقاشات الفكرية/الحضارية وأسئلتها كالحداثة والدّيمقراطيّة. في مصر وتونس كانت التحديث ملتصقًا كثيرًا بالمؤسسة العسكريّة، فمحمّد علي والمشير أحمد باي كانا صاحبا مشاريع نهضوية يقبع الجيش في قلب رحاها. والجيش في الجزائر مثلا -وفي تداخل وتمازج مع حزب جبهة التحرير- هو الذي قاد مرحلة ما بعد الاستقلال، ومنذ نهاية الستينات في ليبيا قاد الجيش عمليّة التغيير السياسي وظلّ حاضرًا حتى العام 2011 كعمود حقيقي للدّولة.

في مناخات الترف الفكري أو في مجتمعات الحداثة السياسية الفعلية في الغرب، ربّما يبدو الحديث عن الأدوار السياسيّة للقبيلة أو الجيش حديثًا بدائيًا ومتخلفًا. لكن في عالمنا العربي، وحيث لم نحسم بعد -ومنذ أزيد من قرن ونصف من النقاشات- أي سؤال حضاري كبير، وحيث مازلت الأجوبة غائمة ومرجأة عن الحداثة وعن العلمانية والمساواة وعن الدّيمقراطيّة والدّين والعلم والتنمية وعن الثقافة والمجتمع وغيرها، يفرض الواقع -للأسف- نقاشات أخرى.

في ليبيا يفرض الواقع أيضًا أحكامه. دولة منهارة تماما، مع تسع سنوات من الحروب الأهلية ومؤسسات شكليّة ضعيفة ومفكّكة بالكامل ومقسّمة وضعيفة. ثمّ واقع اجتماعي تحكمه القبيلة والقبليّة. لا يمكن القفز عن كل هذا، أي عن الواقع الماثل بشكل مأساوي. ففي الحقيقة رغم كل محاولات تطبيع الوضع السياسي في

> تحظر القبيلة في ليبيا بكثافة في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية وفي الثقافة الرّسميّة والشعبيّة. والأسباب تتراكم بين التاريخي والسياسي وأيضًا الاقتصادي -لطبيعة الاقتصاد الرّيعي للبلاد-. غير أنّ هذا الحضور عمّقه كثيرًا الوضع الأمني المنهار منذ العام 2011 والذي يدفع بالمواطن الليبي إلى الارتداد نحو بدائل أخرى حامية (أهمها القبيلة) معوّضةٍ للدّولة التي كانت تحتكر العنف والسّلاح وتنفيذ الأحكام. لكن وبقدر ما يبدو الأمر صعبًا وإشكاليا في حسم العلاقة بين القبيلة والدّولة- حيث لا أجوبة قطعيّة ونهائيّة أو حاسمة ككل إشكاليات مباحث العلوم الإنسانية- إلاّ أنّ أنّه لا يمكن، بداهةً، بناء دولة بدون مواطنة. ولا مواطنة ممكنة بغير مساواة تامة بين المواطنين بلا أي تمييز عرقي أو عنصري أو قبلي.

البلاد بدا الأمر عبثيا وعلى درجة كبيرة من الفشل لأنّه بني على فراغ. الانتخابات نفسها لم تفرز في مناسبتين غير مزيد من الانقسام وتفكّك المؤسسات وتناسل المشاريع السياسيّة ومزيد تعميق الاحتماء تحت «الهُويات الصغيرة» ومزيد ضعف ما بقي من معنى الدّولة ورمزيتها.

في العام 2014 ظهر في ليبيا مشروع إعادة بناء الجيش الليبي، حصل هذا المشروع على إسناد كبير من البرلمان المنتخب وحصل على شرعيّة شعبيّة واسعة عبر ما حققه هذا الجيش من انتصارات. كما بدت الدّولة في المناطق التي سيطر عليها الجّيش وكأنها تتعافى، رغم كلّ الهنات والنقائص القابلة للفهم والتحليل والنقد. غير أنّ الجيش الليبي مازال، في المقابل، يبحث عن السيطرة على العاصمة باعتبارها المركز الفعلي للبلاد ومقرّ مؤسساتها المركزيّة الكبرى (خاصة المصرف المركزي ومؤسسة النفط). مع ذلك يبدو مشروع بناء المؤسسة العسكريّة صلبا إلى حد كبير. ويحمل معه إشارات عن إمكانية إعادة بناء الدّولة الليبية كاملة بجميع مؤسساتها. وستبقى أسئلة الحكم والدّيمقراطية وشكل النظام السياسي قائمة بكل تأكيد، ويجب أن تبقى. لكن الجيش هو الوعاء الأول الذي تتخمّر فيه الدّولة باعتبارها، نهاية، الدائرة الوحيدة التي لا يمكن خارجها -أو بدونها- الحديث عن أي شئ سياسي أو اجتماعي أو امني أو اقتصادي.

يبدو الجيش الليبي وما يظهر معه من بوادر ومؤشرات نحو إعادة بناء الدّولة الليبية المفكّكة والمنهارة، قد استفاد كثيرا من الواقع القبلي في البلاد. فالجيش ربط تحالفات صلبة مع القبائل في الشّرق الليبي. ومن ثمّة اعتمد كثيرا بعد ذلك على التأثير القبلي لفتح الكثير من المجالات الجغرافية أمامه.

يذكر الليبيون وحتى المتابعون للشأن الليبي، أحد أهم التحولات المفصليّة في تاريخ الحرب المندلعة منذ العام 4102 وهي تلك اللحظة التي سيطر فيها الجيش على الموانئ النفطيّة. كانت نقطة مفصليّة شديدة الأهمية في شريط المشهد. فالجيش الليبي نفسه كسب الورقة الأهم والأكبر في الصراع المحلي وفي لعبة الأمم الكبرى الدّولية وصار رقمًا فعليًا ووازنا في المعادلة محليا ودوليا. الخريطة الليبية استراتيجيا وسياسيا تبدّلت بالكامل. وانقلبت كفّة الميزان منذ تلك اللحظة بشكل حاسم.

هناك في تلك اللحظة المفصليّة والأهم في تاريخ الصراع الليبي منذ العام 4102، كان الجيش قد لعب ورقة الترتيبات القبيلة. كان موقف قبيلة المغاربة ونداء شيخها صالح الأطيوش حاسمًا في سيطرة الجيش بدون معارك على أهم نقطة إستراتيجية في البلاد. وبعد ذلك جنوبا زحف الجيش

في ليبيا يفرض الواقع أيضًا أحكامه. دولة منهارة تماما، مع تسع سنوات من الحروب الأهلية ومؤسسات شكليّة ضعيفة ومفكّكة بالكامل ومقسّمة وضعيفة. ثمّ واقع اجتماعي تحكمه القبيلة والقبليّة. لا يمكن القفز عن كل هذا، أي عن الواقع الماثل بشكل مأساوي. ففي الحقيقة رغم كل محاولات تطبيع الوضع السياسي في البلاد بدا الأمر عبثيا وعلى درجة كبيرة من الفشل لأنّه بني على فراغ. الانتخابات نفسها لم تفرز في مناسبتين غير مزيد من الانقسام وتفكّك المؤسسات وتناسل المشاريع السياسيّة ومزيد تعميق الاحتماء تحت «الهُويات الصغيرة» ومزيد ضعف ما بقي من معنى الدّولة ورمزيتها.

بالسلاح ولكن أيضًا بالترتيبات الاجتماعية والقبلية. فسيطر على مختلف مدن الجنوب الليبي. ونفس الشئ في مناطق أخرى كان الترتيبات القبليّة بديلا عن الحرب ومفتاحا لدخول الجيش وسيطرته على مساحات واسعة من جغرافيا البلاد. وفي ترهونة وفي سرت وفي مختلف مدن ومناطق الغرب الليبي كذلك كانت القبيلة حاضرة في ترتيب المشهد. وكان الجيش بالسلاح والحرب ولكن بالورقة الاجتماعية والتفاهمات القبلية. وقد نجح إلى حدّ كبير في توظيف هذه الورقة في معركته الطويلة.

وفي الأثناء مازال الجيش الليبي يبحث عن الدخول إلى قلب العاصمة الذي يفصله عنه كيلومترات قليلة فقط. وفي الأثناء أيضًا مازالت ليبيا تبحث عن إعادة تشييد الدّولة، وقد أرهقتها الميلشيات والمافيات وتجار العملة وتجار البشر واللصوص والقتلة وأرهقها الإفلات من القانون والعقاب وأدمتها الثارات والانتهاكات وأثخنتها جراح التشريد والتهجير والمآسي والوضع الاقتصادي المزري والمنهار.

أطفال بلا مدارس، وأطفال في الجبهات يقاتلون في حروب الميلشيات من أجل الغنائم. وأطفال آخرون بلا حليب وأطفال بلا مأوى تحت الخيام في صقيع الشتاء ولهيب صيف الصحارى الليبية القاسي. عجائز في الطوابير وشيوخ بلا مستشفيات وشباب في ذروة أعمار الإنتاج والإبداع أكلت أطرافهم نيران الحروب وشظايا الألغام والقذائف. مشهدٌ مؤلم لبلدٍ جميل ثري جدا بالجمال: خضرة وصحراء ورمال بحرية بيضاء ساحرة. ثروة نفطيّة مهدورة وأحلام مسروقة.

في الأثناء مازالت ليبيا تبحث عن الدّولة ومازالت القبيلة ترفد الجيش من أجل الدّولة المنشودة ذاتها. وحين تقوم الدّولة، سيطرح الليبيون أسئلتهم الأخرى.. عن الحداثة والدّيمقراطيّة.

في الأثناء مازال الجيش الليبي يبحث عن الدخول إلى قلب العاصمة الذي يفصله عنه كيلومترات قليلة فقط. وفي الأثناء أيضًا مازالت ليبيا تبحث عن إعادة تشييد الدّولة. وقد أرهقتها الميلشيات والمافيات وتجار العملة وتجار البشر واللصوص والقتلة وأرهقها الإفلات من القانون والعقاب وأدمتها الثارات والانتهاكات وأثخنتها جراح التشريد والتهجير والمآسي والوضع الاقتصادي المزري والمنهار.

في زمن «اللّادولة»..

أدوارٌ محوريّة للقبيلة في ليبيا

عبدالباسط غبارة

«النواة الأولى للعمران»، هكذا وصف ابن خلدون، القبيلة معتبرا إياها الدعامة الأساسية، مع المال، لقيام الدولة. فالقبيلة دائما ما كانت حاضنة مجتمعية ورافد استقرار مهماً في أي بلد تركيبته المجتمعية قبلية على غرار ليبيا التي لعبت فيها القبيلة، عبر التاريخ، أدوارا اجتماعية مهمة جدا، واستطاعت الحفاظ على النسيج الاجتماعي الليبي، وحمت الهوية الليبية، وأدت أدوارا مهمة في الدفاع عن الأراضي الليبية، وعن المجتمع الذي عاش ضمن هذه الجغرافيا، لقرونٍ مضت.

يمكن القول بأن القبيلة تمثل النسيج الاجتماعي في ليبيا. وهذا واضح وجلي في التركيبة الديموغرافية الليبية التي تتكون من قبائل متعددة ومتنوعة، وهذه القبائل تمثل اللحمة الرئيسية للنسيج السكاني في ليبيا. فالقبائل تنتشر على طوال البلاد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. ويمثل الانتماء للقبيلة العنصر الأساسي في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية داخل المجتمع الليبي.

ولا يخفى على بال الدور المحوري الذي لعبته القبيلة بنظمها وانساقها وبناها الاجتماعية في حقبة المقارعة العسكرية مع الاستعمار الايطالي، فقد قامت القبائل وزعماؤها بقيادة الكفاح المسلح ضد المستعمر الايطالى ما بين عامى 1911 و 1943، وعندما نجحت المقاومة فى اجبار المستعمر الايطالى على الخروج قامت عائلة الأدريسي بتمثيل ليبيا فى اجتماعات الأمم المتحدة بداية من عام 1949. وقام رؤساء القبائل بعقد عدة اجتماعات كممثلين للشعب فى بنغازي للتوصل الى دستور للبلاد يؤطر لأول ملكية دستورية. وفي 17 فبراير من العام 2011، دخلت ليبيا في مرحلة جديدة أخرجتها من طور الأمن والإستقرار لتلقى بها في غياهب الفوضى. وتدخلت قوات الناتو مدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي واغتيال الاستقرار والأمن في هذا البلد العربي الغني بموارد الطاقة النفط والغاز. وعقب رحيل الزعيم الليبي، تخلى الغرب عن ليبيا تاركاً فراغاً أمنياً، سمح بانتشار الجماعات المتطرفة التي تمكنت من السطو على مخازن السلاح التابعة للجيش الليبي، كما سيطرت على مدن بأكملها وفرضت على السكان قوانينها ورؤيتها المتطرفة.

ويجمع مراقبون على أن التدخل الغربي في ليبيا كان خاطأ وحول البلاد الى ساحة خلفية للتنظيمات الارهابية. و هو ما أشار اليه تقرير حول ليبيا نشره موقع «جلوبال ريسيرش»، في فبراير 2015، قائلا أن تدخل حلف الناتو في عام 1102، جعل ليبيا دولة فاشلة وقادها واقتصادها إلى حالة من الفوضى. فيما نشرت صحيفة الاندبندنت مطلع يونيو 7102، مقالا أشار فيه باتريك كوكبيرن ان سياسات الولايات المتحدة التي لاقت دعماً مباشراً من بريطانيا اسهمت بتدمير سلطة الدولة في العراق وسوريا وليبيا وقدمت تلك الدول ضحية للتنظيمات المتطرفة.

وأصبحت ليبيا منذ العام 2011، تعاني من الإنتشار المستمر للأسلحة وتوسع نفوذ المليشيات الإسلامية التي حولت المدن الليبية الى ساحة حرب كبيرة راح ضحيتها المدنيون، فيما انقسمت البلاد سياسياً وعسكرياً وتصاعدت وتيرة التدخلات الخارجية التي تقودها الأطماع وفي ثروات البلاد النفطية وهو ما زاد في تأجيج الصراعات بين الفرقاء وأدخل البلاد في دوامة احتراب متجددة تنذر بمخاطر كبيرة على ليبيا والمنطقة عموما.

وفي ظل غياب الدولة واختفاء دورها بانهيار مؤسساتها الامنية والعسكرية والإدارية، لعبت القبيلة دورا محوريا وايجابيا في اطفاء الكثير من الحرائق التي اندلعت في عموم ليبيا من خلال مجالس الصلح بين القبائل ولولا نظام التكافل الاجتماعي القبلي لعاشت ليبيا كارثة انسانية بكل ما للكلمة من معني جراء تدفق النازحين والمهجرين جراء الاقتتال في مناطقهم.

وقد أدّى التدخل القبلي، في الأحداث

يمكن القول بأن القبيلة تمثل النسيج الاجتماعي في ليبيا. وهذا واضح وجلي في التركيبة الديموغرافية الليبية التي تتكون من قبائل متعددة ومتنوعة، وهذه القبائل تمثل اللحمة الرئيسية للنسيج السكاني في ليبيا. فالقبائل تنتشر على طوال البلاد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. ويمثل الانتماء للقبيلة العنصر الأساسي في البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية داخل المجتمع الليبي.

الليبية، إلى أدوار إيجابيةٍ كثيرة، عجزت عنها الحكومات المختلفة، حيث نجحت المجالس القبلية في إبرام 68 صلحا من أصل 74، ونجحت في تبادل الأسرى في 38 واقعة وحادثة من أصل 75 بين الميليشيات المتقاتلة، ما يجعلها أكثر فاعلية في إيجاد الحلول التي يرضاها الجميع، وتفرض نفسها أخلاقيا واجتماعيا، حتى في غياب الدولة وغياب أجهزتها.

ومن بين القبائل التي ساهمت في حل الكثير من المشاكل تذكر قبيلة الورفله، وهي من أكبر القبائل الليبية، إذ يتجاوز عدد أبنائها مليون نسمة، وتنتشر في معظم أنحاء ليبيا شرقاً وغرباً وجنوباً وحتى خارج ليبيا. وتحظى بأحترام كل القبائل الليبية. وقد ساهمت القبيلة في حل بعض المشاكل الأمنية، على غرار توصل وفد من قبيلة ورفلة ي مارس 7102، إلى اتفاق مع الميليشيات المسلحة يقضي بإخراج الأسرى الذين كانوا قد اعتقلوا في سجون الميليشيات منذ سنة 1102، وقامت الجماعات الإرهابية باستغلالهم بعد بدء العمليات العسكرية بينها وبين القوات المسلحة منذ عام 2014.

وكغيرها من القبائل الليبية، سعت قبيلة الورفلة الى التواجد في المشهد السياسي الليبي، وفي اجتماع عُقد الاثنين 09 فبراير 2015، بمنطقة الطرشة في مدينة طبرق، ضم قبيلتي المنفة وورفلة وأعيان قبائل البطنان، اقترحت قبيلة ورفلة تشكيل مجلس قبائل ليبيا. وأوضح أحد أعيان القبيلة إن هذا المجلس من شأنه أن يلم الشمل ويوحد قبائل ليبيا لإنجاح عملية المصالحة الوطنية في كافة ربوع ليبيا ويحافظ على أرواح الليبيين ويسعى لوقف نزيف الدم بين أبناء الشعب.

وفي ظل دورها الكبير في الساحة الليبية، كشف المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة، في بيان له، عن اعتذاره عن لقاء السفير البريطاني لدى ليبيا بناء على طلب تلقاه المجلس من السفارة البريطانية. وأوضح المجلس أن الرفض يأتي انطلاقاً من مبادئه التي تأسس عليها وإنه لا يؤمن بالتواصل مع الدول الأجنبية في شأن القضايا الوطنية. وطالب المجلس بريطانيا التقدم بمشروع اعتذار للشعب

> أصبحت ليبيا منذ العام 2011، تعاني من الإنتشار المستمر للأسلحة وتوسع نفوذ الميليشيات الإسلامية التي حولت المدن الليبية الى ساحة حرب كبيرة راح ضحيتها المدنيون، فيما انقسمت البلاد سياسياً وعسكرياً وتصاعدت وتيرة التدخلات الخارجية التي تقودها الأطماع وفي ثروات البلاد النفطية وهو ما زاد في تأجيج الصراعات بين الفرقاء وأدخل البلاد في دوامة احتراب متجددة تنذر بمخاطر كبيرة على ليبيا والمنطقة عموما.

الليبي من مجلس الأمن، عن قراراته (1970 و1973) ويمكن للمملكة أن «تقوم بدور فعال في شأن تسوية القضية الليبية من خلال توقفها وغيرها من الدول عن دعم المجموعات المسلحة في ليبيا.

ولا تعتبر هذه المرة الأولي التي يرفض فيها المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة اللقاء مع الدبلوماسيين الغربيين حيث سبق وأن رفض في 2014 مقابلة السفيرة الأمريكية لدى ليبيا ديبورا جونز. وقد أكد حينها مدير المكتب السياسي والإعلامي للمجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة ببني وليد ، عبد الحميد الشندولي، في تصريح اعلامي، أن المجلس رفض زيارة السفيرة الأميركية لدى ليبيا ديبورا جونز، إلى بني وليد لتورط بلادها فيما تمر به ليبيا حالياً من مشكلات.

وطيلة السنوات التسع الفائتة تناوبت الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وبعضا من الدول العربية علي ادارة الملف الليبي دون ان تقدر اي منهم علي تقديم تصور او مقترح عملي يلقي قبول وترحيب الغالبية من الليبيين الشئ الذي عمل علي اتساع الهوة والشقة بين الفرقاء الليبيين وانعدام الثقة وتزايد حدة الصراعات التي تغذيها التدخلات الخارجية الساعية لاطالة أمد الأزمة في البلاد.

ومنذ الرابع من أبريل/نيسان 9102، اندلع الصراع في العاصمة الليبية طرابلس بين قوات الجيش الوطني الليبي والقوات الموالية لحكومة الوفاق، وذلك بعد أن أطلق الأول عملية عسكرية لتحرير العاصمة من سطوة المليشيات المسلحة والقضاء على العناصر الارهابية المنتشرة فيها واستعادة مؤسسات الدولة بما يضمن اعادة بنائها وارساء سلطة موحدة في البلاد.

وسارعت تركيا الى الدخول على خط الصراع خدمة لأجنداتها، وأرسلت تركيا مجموعة من الشحنات العسكرية إلي الموانئ الليبية، ووفرت الطائرات التركية المسيّرة، غطاءً جوياً للميليشيات خلال اقتحام مدينة غريان، وكانت نقطة تحوّل أمالت الكفة لصالح هذه المليشيات وفق ما أعلن الجيش الليبي. كما مارست الطائرات المسيرة التركية التي تجول في الأجواء الليبية بتواطئ من حكومة الوفاق، جرائم كبرى في حق الليبيين وسفكت دماءهم من خلال استهدافها للمدنيين في عدة مناطق من البلاد.

ولم تكتفي تركيا بهذا الدعم بل أعلن البرلمان التركي، مطلع يناير الماضي، موافقته على مشروع قانون يسمح بنشر قوات في ليبيا، على الرغم من انتقادات نواب المعارضة، الذين رفضوا التصويت جميعا. وجاءت موافقة البرلمان التركي بعد طلب رسمي من حكومة الوفاق للتدخل العسكري التركي في ليبيا وذلك استنادا لاتفاقين منفصلين بين السراج وأردوغان، أحدهما بشأن التعاون الأمني والعسكري

طيلة السنوات التسع الفائتة تناوبت الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وبعضا من الدول العربية علي ادارة الملف الليبي دون ان تقدر اي منهم علي تقديم تصور او مقترح عملي يلقي قبول وترحيب الغالبية من الليبيين الشئ الذي عمل علي اتساع الهوة والشقة بين الفرقاء الليبيين وانعدام الثقة وتزايد حدة الصراعات التي تغذيها التدخلات الخارجية الساعية لاطالة أمد الأزمة في البلاد.

والآخر يتعلق بالحدود البحرية شرق البحر المتوسط.

ومثل قرار البرلمان التركي فرصة لأردوغان لتحقيق أطماعه وأحلامه خاصة بعد فشل مشروعه في تحقيق الهيمنة الإخوانية في مصر وسوريا وتونس والسودان، وباتت ليبيا البديل الأبرز لنظام أردوغان التي يسعى من خلالها وبدعم من «اخوان» ليبيا المسيرين على السلطة في طرابلس لتنفيذ مخططاته القائمة على مزيد نهب ثروات البلد الغني وتحقيق طموحاته التوسعية ، ومحاولات الهيمنة العسكرية.

والى جانب شحنات السلاح والقوات سارع نظام أردوغان الى ارسال الآلاف من المرتزقة والعناصر الارهابية الموالين لأنقرة الى الأراضي الليبية للقتال ضد قوات الجيش الوطني الليبي. وفي ظل هذه التطورات الخطيرة التي تهدد ليبيا والمنطقة، تصاعدت وتيرة الرفض محليا ودوليا لمخططات أردوغان ومساعيه لتأجيج الصراع في البلاد وتحويلها لملاذ جديد للتنظيمات الارهابية.

وفشلت الجهود الدولية على غرار مؤتمر برلين الذي انعقد في 91 يناير الماضي، في الحد من التدخلات التركية، فبالرغم من توصيات المؤتمر بضرورة انهاء التدخل في الشأن الليبي، وبالرغم من مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على قرار بوقف دائم لإطلاق النار في ليبيا، يقضي باستمرار حظر الأسلحة، فان أنقرة واصلت تحركاتها المشبوهة عبر ارسال شحنات السلاح والمرتزقة لتأجيج الصراع في البلاد.

وإدراكا من زعماء القبائل لدورهم المركزي والمحوري في استقرار ليبيا، تسارعت تحركات القبائل الليبية في محاولة لاحتواء تبعات الصراعات والانقسامات والتقليل من تعاظم خطرها الذي يهدد بادخال البلاد في منعرج خطير. وشهدت مدينة بنى وليد، أواخر يناير الماضي، لقاءا تشاوريا للقبائل الليبية استجابة لدعوة سابقة للمجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة للتباحث حيال ما يجرى على الساحة الليبية والمساهمة بكل فعلية وإيجابية في إنهاء أزمة ليبيا وشارك في الملتقى العديد من المكونات الاجتماعية بمختلف المناطق والمدن الليبية على امتداد جغرافية الوطن. وأكد المجتمعون في ملتقى بني وليد حرصهم على ضرورة إيجاد رؤية واضحة ومشتركة بين القبائل الليبية لإخراج الوطن من النفق المظلم. وأفاد رئيس اللجنة الإعلامية للملتقى التشاوري نصر أبو حمرة أن المشاركين في هذا الملتقى أصدروا في ختام أعماله جملة من النقاط المهمة تم الاتفاق عليها ونقلها إلى القاعدة الشعبية التي تمثل كل القبائل لعرضه عليها وإبداء رأيها فيه، ليطرح في جدول أعمال الملتقى القادم.

وأضاف أبوحمرة «لبوابة أفريقيا الإخبارية» أن المشاركين بالملتقى اتفقوا على عقد ملتقى عام لجميع القبائل والمكونات الليبية يتم استضافته في أحد المدن

> تم خلال الاجتماع التوقيع على ورقة بيضاء من قبائل الجنوب، في إشارة إلى المصالحة وتجاوز صراعات السنوات الماضية. وقال الشيخ صالح الفاندي، رئيس مجلس أعيان ومشائخ ترهونة، إن المصالحة مع مدينة مصراتة قادمة بعد الانتهاء من تحرير البلاد من الميليشيات المسلحة، لافتا إلى «أن ترهونة هي مصراتة ومصراتة هي ترهونة ولا شئ يفرق بين أبناء الوطن الواحد». وتابع أن الملتقى جمع كل الأطياف الليبية من الشرق والغرب والجنوب، نافيا ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بأن اللقاء يخص فئة معينة من الليبيين.

الليبية يحدد لاحقًا. وأوضح أبوحمرة أنه تم تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى يكون مقرها في مدينة بني وليد واعتبارها في حالة انعقاد مستمر حتى تنجز أعمالها. كما أشار رئيس اللجنة الاعلامية للملتقى التشاوري أن المجتمعين شكلوا أيضا لجنة للتواصل مع كل المدن التي اعتذرت عن المشاركة في هذا الملتقى ودعوتها للمشاركة في الملتقى القادم الذي سيتم التحضير له في مدة لا تتجاوز 21 يوما نظرًا للأوضاع التي تمر بها البلاد.

عقب ذلك، احتضنت مدينة ترهونة في 19 من فبراير الجاري، أعمال ملتقى القبائل الليبية الذي تواصلت فعالياته على مدار يومين، وذلك بمشاركة عدد كبير من المجالس الاجتماعية الليبية الحريصة على تفعيل الدور القبلي في البلاد. وكان مجلس مشايخ ترهونة، دعا مشايخ وأعيان ونخب ليبيا والهيئات السياسية والدبلوماسية والحقوقية لحضور الملتقى الوطني.

وأعلن البيان الختامي لملتقى ترهونة، رفضه لكل المنظمات والتشكيلات المتطرفة، التي تشكل خطرا على وحدة الدولة المدنية، مطالبين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بسحب اعترافهم بحكومة الوفاق والتي وصفها البيان بـ«العميلة»، رافضا الاتفاقيات بينها وبين تركيا. وأكد بيان القبائل على تمسك القبائل الليبية بدعم القوات المسلحة العربية الليبية في عملها لتحرير الوطن. وأشار إلى أن هذا البيان يمثل تفويضا قبليا للجيش الليبي بضرورة حسم المعركة والقضاء على الميليشيات الإرهابية في العاصمة طرابلس وباقي المدن في غرب ليبيا.

كما أكدت القبائل الليبية استمرار إغلاق المصارف والحقول والموانئ النفطية لحين تشكيل حكومة موحدة قادرة على حماية مقدرات الليبيين، مشددة على ضرورة وضع حد للعبث بمؤسسات الدولة المالية وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي والاستثمارات الخارجية. وكان مجلس قبائل حوض النفط والغاز قد بادر منذ الـ17 من يناير الماضي بغلق الحقول والموانئ النفطية بالمنطقة الشرقية، قبل أن تلتحق بها القبائل والفعاليات الشعبية في مختلف أرجاء البلاد، ليصل حجم الخسائر منذ ذلك الحين إلى حوالي ملياري دولار، وفق المؤسسة الوطنية للنفط.

ووضع المجلس شروطا من أجل فتح حقول النفط أهمها، تحرير طرابلس من الميليشيات والمرتزقة السوريين والأتراك، والتوزيع العادل لإيرادات النفط على كافة المدن والمناطق الليبية، مشددا على ضرورة نقل مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط إلى مدينة بنغازي. وقال المجلس إنه مستمر في إغلاق الحقول النفطية الواقعة في نطاق مدن جالو وأوجلة وأجخرة ومرادة وزلة وتازربو والكفرة، مجددا «دعمه اللامحدود لقوات الجيش الوطني في حربها على كافة التشكيلات المسلحة والمجموعات الإرهابية المغتصبة للسلطة بطرابلس».

وكشف البيان الختامي لمؤتمر القبائل الليبية في ترهونة عن تحريك قضايا دولية ضد الدول التي صنعت الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا وعلى رأسها قطر وتركيا. وحول المحادثات التي تحتضنها عدة دول، أكد المشاركون على رفض أيّ حوارات قائمة بين الليبيين بما فيها حوار

> بعد ساعات من الإعلان عن ذلك اللقاء، أكد المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية أن الوفد الذي التقى الرئيس التونسي لا يمثل قبائل ليبيا ولا يخول التحدث باسمها وأن أعضاءه غير مكلفين أو مخولين لتمثيل المجلس. وأضاف بيان المجلس أنه يعلن رفضه القاطع «لما يسمى إعلان تونس بإعتبار أحد أطرافه منتحلا لصفة»، مشيرا أنه «يبرأ من أي إلتزامات أو مواقف لهذا الإعلان».

جينيف القائم برعاية الأمم المتحدة ما لم يتم الرجوع إلى الليبيين باعتبارهم المعنيين بأيّ نتائج لهذه الحوارات.

كما خيمت أجواء المصالحة الوطنية على الملتقى من خلال طي صفحة الخلاف بين قبائل الجنوب الليبي والذي بلغ مستوى الاحتراب الأهلي، حيث عقدت وفود قبائل أولاد سليمان والقذافة اجتماع مصالحة مع وفود قبائل التبو، بمبادرة من الشيخ صالح الفاندي شيخ أعيان ترهونة، وبحضور جميع وفود القبائل المشاركة في الملتقى.

وتم خلال الاجتماع التوقيع على ورقة بيضاء من قبائل الجنوب، في إشارة إلى المصالحة وتجاوز صراعات السنوات الماضية. وقال الشيخ صالح الفاندي، رئيس مجلس أعيان ومشائخ ترهونة، إن المصالحة مع مدينة مصراتة قادمة بعد الانتهاء من تحرير البلاد من الميليشيات المسلحة، لافتا إلى «أن ترهونة هي مصراتة ومصراتة هي ترهونة ولا شئ يفرق بين أبناء الوطن الواحد». وتابع أن الملتقى جمع كل الأطياف الليبية من الشرق والغرب والجنوب، نافيا ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بأن اللقاء يخص فئة معينة من الليبيين.

من جهة أخرى، أعلن المجتمعون، تشكيل مجلس أعيان ومشائخ القبائل الليبية واعتباره الجسد الشرعي والوحيد للقبائل الليبية. ونقلت صحيفة «العرب» اللندنية عن مصادر مطلعة، أن القيادات القبلية الليبية تتجه إلى تشكيل دورها السياسي خلال المرحلة القادمة من خلال مجلس شيوخ سيكون جزءا مهما إن لم يكن الأهم في المعادلة السياسية والاجتماعية.

ويعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليا بتنويعات ثقافية متعددة، وترتبط قبائله بعلاقات مهمة في ما بينها، ما جعلها تنجح خلال مناسبات كثيرة في حل الخلافات الاجتماعية أكثر من نجاح السلط المركزية في ذلك. ويشير مراقبون إلى أن دور القبائل في ليبيا مركزي لا يمكن الاستغناء عنه، وهو ما تأكد من خلال دعمها المباشر والمعلن للجيش الوطني في معركته ضد الإرهاب والجماعات المسلحة منذ إطلاق عملية الكرامة عام 2014.

ويمثل اجتماع ترهونة بحسب الكثيرين رسالة قوية من القبائل الليبية مفادها وقوفها ضد التدخلات الخارجية وخاصة

خيمت أجواء المصالحة الوطنية على الملتقى من خلال طي صفحة الخلاف بين قبائل الجنوب الليبي والذي بلغ مستوى الاحتراب الأهلي، حيث عقدت وفود قبائل أولاد سليمان والقذافة اجتماع مصالحة مع وفود قبائل التبو، بمبادرة من الشيخ صالح الفاندي شيخ أعيان ترهونة، وبحضور جميع وفود القبائل المشاركة في الملتقى.

المحور التركي-القطري الذي بات يشكل تهديدا كبيرا لأمن ليبيا. وازداد الأمر وضوحا مع اعلان مجلس مشايخ قبائل ترهونة، رفضه القاطع لمقترح الرئيس التونسي قيس سعيد عقد اجتماع في تونس للقبائل الليبية كونه يأتي برعاية قطرية.

وقال المجلس في بيان إننا نحترم مساعي الرئيس التونسي تجاه الملف الليبي، ونقدر الصوت القومي العربي في تونس الشقيقة لكننا نرفض وبشدة مقترحات من هذا النوع بخاصة عندما تكون برعاية قطرية واضحة. وأضاف المجلس أن قطر أنفقت أموالا طائلة في زرع الإرهاب في بلادنا، داعيا كافة القبائل الليبية إلى الوقوف صفا واحدا، والالتزام بما جاء في مقررات ملتقى مشايخ وأعيان ونخب ليبيا في ترهونة.

وكان الرئيس التونسي قيس سعيّد قد تحدث في مؤتمر صحفي رفقة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد، مشيرا إلى أنهما ناقشا إمكانية دعوة عدد من القبائل الليبية لعقد اجتماع ثان موسع في تونس يكون ممثلا لكل القبائل. وقال سعيد «على المستوى الخارجي، القضية الأولى التي ناقشناها هي القضية الليبية، وكيف يجب أن يكون الحل ليبيا، كما تم التطرق إلى كيفية جمع القبائل الليبية التي لها مشروعية شعبية، وكيف يمكن أن تكون هذه الشرعية طريقة تمهد لانتخابات دون أي تدخل خارجي».

وأكد مجلس القبائل الليبية رفضه «الشديد» لمقترحات من هذا النوع بخاصة «عندما تقارن القبائل الليبية بالحالة الأفغانية وهو ما لا يستقيم بالمطلق»، وفق قوله. وأكد مجلس مشايخ وأعيان قبائل ترهونة أن الدعوة جاءت عقب نجاح ملتقى القبائل الليبية في ترهونة والذي قرر تشكيل جسم اجتماعي يمثله. من ناحيته قال الشيخ السنوسي الحليق شيخ مشايخ قبيلة زوية، إن الدعوة لمؤتمر أو ملتقى بين القبائل في تونس الفترة المقبلة لن تشارك فيها القبائل الليبية التي تمثل 89٪ من عموم ليبيا.

وأضاف في حديثه لـ«سبوتنيك»، الثلاثاء، أن القبائل التي تجتمع في تونس لا تمثل القبائل الليبية، بل تمثل جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، وأنهم لا يمثلون أي مكونات اجتماعية ليبية بالشكل الذي يمكن اعتبارهم قبائل ليبية. وأوضح أن ملتقى القبائل الذي عقد في ترهونة التي تبعد نحو 80 كيلو مترا عن طرابلس حضره أكثر من 5 آلاف شيخ من القبائل الليبية في عموم الدولة بما فيها المنطقة الغربية.

> يمثل اجتماع ترهونة بحسب الكثيرين رسالة قوية من القبائل الليبية مفادها وقوفها ضد التدخلات الخارجية وخاصة المحور التركي-القطري الذي بات يشكل تهديدا كبيرا لأمن ليبيا. وازداد الأمر وضوحا مع اعلان مجلس مشايخ قبائل ترهونة، رفضه القاطع لمقترح الرئيس التونسي قيس سعيد عقد اجتماع في تونس للقبائل الليبية كونه يأتي برعاية قطرية.

وفي 23 ديسمبر الماضي، التقى الرئيس التونسي قيس سعيد بعدد ممّن تم تقديمهم على أنهم رؤساء القبائل الليبية في مسعى لإيجاد حل للأزمة في البلد الذي يرتبط بحدود مشتركة مع تونس. وأعلنت الرئاسة التونسية آنذاك أن اللقاء كان من أجل بحث الإمكانيات المتاحة للخروج بمبادرة لحل الأزمة الليبية، وأنه جاء إثر تفويض لرئيس الدولة من المجلس الأعلى للتدخل العاجل لحقن الدماء ولم الشمل بين أبناء الوطن الواحد.

وبعد ساعات من الإعلان عن ذلك اللقاء، أكد المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية أن الوفد الذي التقى الرئيس التونسي لا يمثل قبائل ليبيا ولا يخول التحدث باسمها وأن أعضاءه غير مكلفين أو مخولين لتمثيل المجلس. وأضاف بيان المجلس أنه يعلن رفضه القاطع «لما يسمى إعلان تونس بإعتبار أحد أطرافه منتحلا لصفة»، مشيرا أنه «يبرأ من أي إلتزامات أو مواقف لهذا الإعلان».

من جانبه، استغرب لناطق باسم القيادة العامة للجيش الليبي أحمد المسماري، الموقف التونسي، لعلمهم طبيعة الشعب الليبي وأن مؤتمر ترهونة شهد حضورا كبيرا من كافة القبائل والمدن والمكونات الاجتماعية، مؤكداً أن زيارة أمير قطر تميم بن حمد، إلى تونس جاءت لإفساد نتائج مؤتمر ترهونة، وأضاف، أن القبائل الليبية ضد موقف قطر وتؤكد أن الشعب الليبي يلتف خلف الجيش، وأن مؤتمر قبائل ترهونة رفض مخططات التأثير عليهم وحل الأزمة الليبية، كما سحب الشرعية عن كافة مؤسسات الناتجة عن اجتماع الصخيرات، التي فشلت في إدارة البلاد مثل المجلس الرئاسي والمجلس الاستساري، وفق قوله.

واعتبر المسماري أنه «على من يريد حل الأزمة الليبية أن يستمع إلى موقف القبائل والمكونات الاجتماعية، وأن من يخرج عن القبيلة والمكونات الاجتماعية خارج عن الدولة الليبية». ويشير الكثير من المراقبين على أن الدور القبلي سيكون كبيرا خلال المرحلة القادمة لاعلامن المصالحة في كامل ارجاء البلاد، كما سيكون مؤثرا في تشكيل النظام السياسي القادم الذي يجب أن يكون بعيدا عن الاقصاء.

> أكد مجلس القبائل الليبية رفضه «الشديد» لمقترحات من هذا النوع بخاصة «عندما تقارن القبائل الليبية بالحالة الأفغانية وهو ما لا يستقيم بالمطلق»، وفق قوله. وأكد مجلس مشايخ وأعيان قبائل ترهونة أن الدعوة جاءت عقب نجاح ملتقى القبائل الليبية في ترهونة والذي قرر تشكيل جسم اجتماعي يمثله.

ملتقى ترهونة..

إحياء للمصالحة الوطنية وأمل في استرجاع الدولة

رامي التلغ

يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليًا بامتياز، حيث تلعب القبيلة فيه الدور الرئيسي في تشكيل خارطة الولاءات والانتماءات. من ذلك ترسم الخارطة السياسية في البلاد وفق قواعد القبيلة بالتالي فإن أي تسوية تتجاوز المعطى القبلي تعتبر ميتة قبل ولادتها. لهذا السبب و غيره يرى مراقبون أن فشل مختلف المبادرات الدولية عائد في إحدى أسبابه إلى إهمال دور القبيلة الحاسم.

وفي مبادرة جديدة، أقيم في مدينة ترهونة غرب ليبيا أكبر ملتقى للقبائل الليبية للتشاور حول عدد من الملفات والتأكيد على دعم الجيش الليبي في حربه ضد الإرهاب والميليشيات في طرابلس، وذلك بمشاركة عدد كبير من المجالس الاجتماعية الليبية الحريصة على تفعيل الدور القبلي في البلاد.

وصل المئات من أبناء القبائل الليبية إلى مدينة ترهونة التي تعد رأس حربة قوات الجيش الليبي في عملياته ضد المسلحين في طرابلس باعتبارها أحد أقرب المدن إلى العاصمة (09 كم / طرابلس)، وينضوي عدد كبير من أبناء المدينة في صفوف اللواء التاسع مشاة أحد أقوى الألوية العسكرية التي يعتمد عليها الجيش الليبي في عملية تحرير طرابلس.

وكان مجلس مشايخ ترهونة، دعا مشايخ وأعيان ونخب ليبيا والهيئات السياسية والدبلوماسية والحقوقية لحضور الملتقى الوطني يومي 19-20 فبراير الجاري بمدينة ترهونة.

وتأتي دعوات مجلس مشايخ ترهونة، بالتزامن مع إعلان اللجنة التحضيرية لملتقى القبائل الليبية الذي ينظمه المجلس الاجتماعي لقبائل ورفلة في بني وليد، الانتهاء من وضع محاور تنظيم الملتقى القادم للم الشمل الليبي.

وكانت الاجتماعات التشاورية التي عقدت قبل مؤتمر ترهونة أكدت أن عدداً من المجالس الاجتماعية رأت ضرورة دعم وتأييد المؤسسة العسكرية الليبية على أن لا تتم شخصنة هذا التأييد لصالح شخصية بعينها، والتأكيد على رفض الاتفاقات المشبوهة الموقعة بين حكومة الوفاق والنظام التركي ورفض استجلاب مرتزقة أجانب من الخارج إلى الأراضي الليبية، والتأكيد على استمرار وقف ضخ النفط حتى يلبي المجتمع الدولي مطالب الليبيين المتمثلة في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية دون إقصاء في أقرب وقت لإنهاء الأزمة، وضرورة تفعيل قانون العفو العام الصادر عن البرلمان الليبي لصالح كافة السجناء السياسيين لما لذلك دور في تحقيق المصالحة الوطنية، ووجوب حل جميع الميليشيات المسلحة ونزع أسلحتها، والترحيب بدور الاتحاد الأفريقي للعب دور أكبر للمساهمة في إيجاد حلول لأزمة ليبيا.

وصل المئات من أبناء القبائل الليبية إلى مدينة ترهونة التي تعد رأس حربة قوات الجيش الليبي في عملياته ضد المسلحين في طرابلس باعتبارها أحد أقرب المدن إلى العاصمة (90 كم / طرابلس)، وينضوي عدد كبير من أبناء المدينة في صفوف اللواء التاسع مشاة أحد أقوى الألوية العسكرية التي يعتمد عليها الجيش الليبي في عملية تحرير طرابلس.

أُقيم هذا المؤتمر في إطار تأكيد الدول المشاركة في مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية على دعم هذه الدول لما تتفق عليه القوى الليبية وهو ما دفع القبائل إلى تلقف المبادرة لطرح كافة المطالب التي تشغل أبناء الشعب الليبي وفى مقدمته القبائل التي تمثل أحد أبرز المكونات الاجتماعية المؤثرة في الساحة الليبية.

وأسفر هذا اللقاء عن قرار القبائل الليبية الإعلان عن تشكيل مجلس مشايخ وأعيان ليبيا واعتباره الجسم الشرعي والوحيد الممثل لكل القبائل الليبية. وتعتبر القبائل والمكونات الاجتماعية في كافة المدن والقرى والأرياف الليبية بمثابة صمام الأمان لترسيخ قواعد السلم الاجتماعي والضامن الأول لقيام دولة مدنية ديمقراطية مستقرة.

وطلبت قبائل ليبيا خلال ملتقاها في مدينة ترهونة من الأمم المتحدة سحب اعترافها بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في طرابلس وطالبت المجتمع الدولي برفع الحظر المفروض على تسليح الجيش الليبي.

كما أكدت القبائل الليبية استمرار إغلاق المصارف والحقول والموانئ النفطية لحين تشكيل حكومة موحدة قادرة على حماية مقدرات الليبيين، مشددة على ضرورة وضع حد للعبث بمؤسسات الدولة المالية وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي والاستثمارات الخارجية.

كشف البيان الختامي لمؤتمر القبائل الليبية في ترهونة عن تحريك قضايا دولية ضد الدول التي صنعت الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا وعلى رأسها قطر وتركيا. كما حذرت القبائل من أيّ محاولة لتوطين الإرهابيين في طرابلس ومن كل ما يدور في ظل حكم الميليشيات من إهدار للمدخرات ومن تهجير للسكان المحليين وخطف على الهوية، معتبرة أن «صناع الإرهاب» اتخذوا من المدن الليبية ملاذا لهم ومركزا لتنفيذ مخططاتهم التدميرية وممرا آمنا للمتاجرة بالبشر

> جسّم الملتقى فضاء للمصالحة الوطنية من خلال طي صفحة الخلاف بين قبائل الجنوب الليبي والذي بلغ مستوى الاحتراب الأهلي، حيث عقدت وفود قبائل أولاد سليمان والقذاذفة اجتماع مصالحة مع وفود قبائل التبو، بمبادرة من الشيخ صالح الفاندي شيخ أعيان ترهونة، وبحضور جميع وفود القبائل المشاركة في الملتقى.

بسبب حكم الميليشيات المؤدلجة.

وشدد البيان على أن المصالحة الوطنية الشاملة أساس بناء العلاقة الوطنية لتضميد الجراح وجبر الضرر لخلق وئام اجتماعي وضمان وحدة الدولة ومؤسساتها.

و جسّم الملتقى فضاء للمصالحة الوطنية من خلال طي صفحة الخلاف بين قبائل الجنوب الليبي والذي بلغ مستوى الاحتراب الأهلي، حيث عقدت وفود قبائل أولاد سليمان والقذاذفة اجتماع مصالحة مع وفود قبائل التبو، بمبادرة من الشيخ صالح الفاندي شيخ أعيان ترهونة، وبحضور جميع وفود القبائل المشاركة في الملتقى.

في نفس الإطار، قال الشيخ صالح الفاندي، رئيس مجلس أعيان ومشائخ ترهونة، إن المصالحة مع مدينة مصراتة قادمة بعد الانتهاء من تحرير البلاد من الميليشيات المسلحة، لافتا إلى «أن ترهونة هي مصراتة ومصراتة هي ترهونة ولا شئ يفرق بين أبناء الوطن الواحد».

وتابع أن الملتقى جمع كل الأطياف الليبية من الشرق والغرب والجنوب، نافيا ما تناقلته بعض وسائل الإعلام بأن اللقاء يخص فئة معينة من الليبيين.

كما أشار إلى أن «الحاضرين في الملتقى الوطني يمثلون 99 في المئة من فئات المجتمع، إلى جانب ممثلين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأن كلمتهم واحدة وهي أنه لا بد من تحرير كامل البلاد والوقوف في صف القوات المسلحة»، لافتا إلى «أن هذا الملتقى ليس ضد مدينة أو أشخاص، لكن هدفنا هو تحرير الوطن وذلك بفضل تجمّع كلمة الليبيين من الشرق والغرب والجنوب وكل القبائل، وأي قبيلة تريد الحضور فالباب مفتوح للجميع للوقوف يدا واحدة ضد الاستعمار التركي».

من ذلك يرى مراقبون أن الدور القبلي سيكون مفصليًا خلال المرحلة القادمة إذ سيحقق ما عجزت عن تحقيقه مختلف المبادرات الدولية في الوصول إلى حل سياسي يخرج بالبلاد من دوامة العنف الممتد منذ سنة 2011. حيث تؤمن هذه المبادرات الغطاء الاجتماعي للمصالحات المنتظرة مع المدن التي لا تزال تحت سيطرة الميليشيات مثل مصراتة والزاوية وطرابلس، كما سيكون مؤثرا في تشكيل النظام القادم وفق المعطيات الاجتماعية الثابتة والمتحولة وضمن إطار خال من الإقصاء.

> تؤمن هذه المبادرات الغطاء الاجتماعي للمصالحات المنتظرة مع المدن التي لا تزال تحت سيطرة الميليشيات مثل مصراتة والزاوية وطرابلس، كما سيكون مؤثرا في تشكيل النظام القادم وفق المعطيات الاجتماعية الثابتة والمتحولة وضمن إطار خال من الإقصاء.

البحباح:

لا يوجد تناقض بين مفهومي القبيلة والدّولة

حوار/ همسة يونس

رأى عضو اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الليبية وسفير ليبيا في الهند سابقا، رمضان البحباح، عدم وجود تناقض بين مفهوم «القبيلة» ومفهوم «الدولة»، موضحا أن القبيلة ليس لها أي دور سياسي ويقتصر دورها في الجانب الاجتماعي، أما مفهوم الدولة فهو مفهوم سياسي بحت لا يقتصر على المفهوم الاجتماعي وليس له علاقة به إلا كون القبائل تمثل الشعب وهو أساس تكوين الدولة فلا دولة بدون شعب.

وللحديث بشكل أكثر تفصيلا عن القبيلة في ليبيا ودورها الاجتماعي وتاريخها وصولا إلى ملتقى القبائل الليبية الذي عقد مؤخرا في مدينة ترهونة، كان لـ «بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع عضو اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الليبية وسفير ليبيا في الهند سابقا، رمضان البحباح.. وإلى نص الحوار

بداية.. حدثنا عن القبيلة ودورها في ليبيا؟

القبيلة في ليبيا هي المكون الاجتماعي الطبيعي للمجتمع، وفيها يجد المرء ذاته وتقع عليه عدة التزامات مادية وأدبية تجاهها، فقد اقترنت في فترة من الفترات باسمه، ومن خلالها يجد قيمته المعنوية والمادية، وتقع عليه العديد من المسؤوليات سواء كانت في علاقة قبيلته بالقبائل الأخرى، أو كان ذلك داخل القبيلة نفسها، وظلت القبائل يحكمها العرف الاجتماعي في تعاملها مع بعضها وكذلك بعض التعهدات والاتفاقات سواء كان ذلك في المرعى أو الحراثة، وتعد القبيلة هي السلطة الإدارية فضلا عن السلطة الاجتماعية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يتحصل على ما يريده سواء بتأييد القبيلة أمام طموحه السياسي والاجتماعي، ومن العادة كانت لقدرات الفرد وامكانياته وقدرته على التصرف والتعامل هي التي تبرزه كزعامة اجتماعية، وتشتهر القبائل بقدرة وحنكة رموزها حتى ظهرت وعرفت بعض الأمثال التي تنص (بأن الفارس يحيي القبيلة والقبيلة ما تحيي فارس) بمعنى عندما يبرز الرجل في القبيلة شجاعة وتصرفا وقدرة على إقناع الآخرين تشتهر قبيلته بهذه القدرات ولا توجد قبيلة أنتجت وأنجبت فارسها بل على عكس ذلك، ومن التقاليد التي عرفت عن القبيلة هو التبرؤ من أفرادها عندما يشكلون بوادر انحراف خلقي أو اجتماعي أو جنحوا الإجرام فالقبيلة تتنصل من تصرفاتهم وتنزع منهم لقب القبيلة.

ما الدور الاجتماعي والسياسي الذي تلعبه القبيلة في ليبيا منذ عام 2011؟

كانت القبيلة قبل 2011 في ليبيا لها كل التقدير والاحترام باعتبارها الإطار الاجتماعي للفرد وظلت على هذا المنوال ولم يكن لها أي دور سياسي أي ما يتعلق بالجوانب الإدارية والاقتصادية واقتصر دورها فقط على الجانب الأدبي، والمحافظة على الأعراف والتقاليد التي تجسد قيم المجتمع وأخلاقه، وظلت هي صمام الأمان أمام أية تداعيات لها علاقة بحالات الاحتراب أو التعدي بين العائلات، فكانت هي المرجعية التي تدعم السلطة القضائية وتيسر لها هذه المهام سيما في حالات الحرابة والقتل أو قضايا الشرف، بل اعتبرت هي الركيزة الأساسية في النظام الجماهيري كونها أساس للاستقرار في كافة الجوانب حيث اشتق مصطلح الجماهيرية من الجماعية فعندما يسود المجتمع الوئام والاستقرار الاجتماعي حتما سينعكس بشكل مباشر على الأوضاع السياسية في المجتمع ، لكنها لا تتدخل في حقوق الأفراد تجاه الاستحقاقات الوطنية ولم تتدخل في أي شأن سياسي أو عسكري أو أمني.

لكن بعد أحداث 2011 وإسقاط النظام الجماهيري واغتيال قائده حدث شرخ اجتماعي خطير حيث فسر الذين أتوا على ظهور الطائرات والبوارج بأن الذين واجهوا ما أسموه بـ «ثوار فبراير المدعومين بحلف الناتو» هم قبائل معينة كانت داعمة لمعمر القذافي وحاولوا إنكار مقاومة الشعب الليبي بكافة قبائله ومناطقه والتي ضربت مثلا في الشجاعة والإصرار على الدفاع عن سيادة ليبيا التي استمرت ما يقرب من ثمانية شهور قدم خلالها أبناء القبائل الليبية خيرة رجالها وشبابها في مشهد بطولي قل مثيله.

وحاول حكام ليبيا الجدد بدعم خارجي العمل على إذكاء الصراعات بين المناطق والقبائل وذلك بإصدار قرارات من حكومات فبراير تجيز تدمير المناطق وقبائلها وقتل أبنائها وتهجيرهم فيما عرف بقرار رقم 7 الذي أصدره ما يسمى بالمؤتمر الوطني الذي يرأسه المقريف والذي أجاز بضرب قبائل بني وليد بمليشيات مصراته، وكذلك تدمير ورشفانة وتهجير قبائلها بمليشيات طرابلس والحرب بين قبيلة الزنتان والمشاشية والتي استخدمت فيها الدبابات والغازات السامة المحرمة دوليا وقبل ذلك تدمير مدينة تاورغاء بالكامل وتهجير كافة سكانها من قبل مليشيات مصراته وقد ارتكبت هذه الجرائم أمام المجتمع الدولي الذي لم يحرك ساكنا تجاه هذه الحروب التي اشعلها ونفذها أدواته في الداخل المتمثل في حكومات فبراير، واعتبار أن ما حدث في ليبيا هو صراع داخلي كي ينفض الغرب يده من تدخله السافر والمباشر وإقناع العالم أن ما يجري في ليبيا هو صراع داخلي بين أطراف ليبية على السلطة مثلما يتم تسويقه الآن من خلال مؤتمرات تعقدها الأمم المتحدة في بعض العواصم الأوروبية.

كيف يمكن تجاوز التناقض بين مفهومي القبيلة والدّولة؟

لا يوجد تناقض بين مفهوم القبيلة ومفهوم الدولة مادامت القبيلة ليس لها أي دور سياسي ويقتصر دورها في الجانب الاجتماعي وهذا بالتأكيد أمر طبيعي، أما مفهوم الدولة هو مفهوم سياسي بحت لا يقتصر على المفهوم الاجتماعي وليس له علاقة به إلا كون القبائل تمثل الشعب وهو أساس تكوين الدولة فلا دولة بدون شعب، لكن الشعب في الدولة يمثل أحد أساسيات تكوينها وهم يشكلون كوادرها في كل المجالات والجميع يتساوى أمام واجباتهم تجاهها ولهم حقوقهم دون ابخاس كونهم يتمتعون بحق المواطنة التي تنظمها الدساتير والقوانين وكذلك الأعراف، إن مجتمعاتنا العربية التي يحكمها العرف والدين لا يمكن أن تتناقض مع مفهوم الدولة والذين يفسرون بأن الدولة المدنية والديمقراطية مفصولة عن هذين العاملين هم متنطعين كونهم يحاولون إسقاط النموذج الغربي المفكك اجتماعيا ودينيا وقيميا عن واقع مجتمعنا وهذا هو التناقض بعينه، اعرافنا وتقاليدنا وديننا يعلي من قيمة الفرد ويعتبره هو خليفة الله على الأرض وهو المسؤول عن ادارتها والتصرف فيها بما يحقق الرفاهية والسعادة للمجتمعات وليس التفسير المادي للحياة الإنسانية.

هل يمكن بناء دولة بعقلية «قبلية»؟

القبيلة شئ والقبلية شئ آخر، فالقبيلة كما أسلفنا هي المكون الطبيعي للمجتمع وهي الأسرة بعد أن كبرت وتخضع في تكوينها إلى عاداتها وتقاليدها واعرافها وهي محكومة بعلاقات اجتماعية صرفة، أما القبلية فهي حالة تعصب وتطرف مثلما يتطرف الفرد دينيا أو حزبيا أو طائفيا، هنا تتحول القبيلة لدور يتنافى مع دورها الطبيعي وهذا التعنصر يضعها في حالة من التناقض والصراع مع بقية القبائل التي ترفض أي نوع من الابتزاز الذي يؤدي الى الصراع ومن تم يؤدي الى التناحر، وعليه لا علاقة للقبيلة ببناء الدولة لأن الدولة تمثل الشعب بكافة مكوناته واعراقه وثقافاته متى تغولت القبيلة واعطت لنفسها حكم الآخرين فحتما سيكون ذلك على حساب الدولة ويؤدي الى تفكيكها وتدميرها ومن هنا يقتصر دور القبيلة الطبيعي على الجانب الاجتماعي وليس على السياسي، فالصراع القبلي مثله مثل الصراع الحزبي والصراع الطائفي فهو صراع مدمر على الدولة وعلى المجتمع.

ما هو السياق العام لمؤتمر القبائل في ترهونة الأخيرة؟

أعتقد أن مؤتمر ترهونة كان ضروريا ومهما بخاصة في زمانه ومكانه، لأن لقاء بهذا الحجم وهذا العدد هو رسالة للعالم ومنظماته بأن ما يجري في ليبيا ليس حربا اهلية كما يراد لها وليست حالة صراع قبلي أو مناطقي على السلطة، وهو اضحظ كل الدعايات التي سوقتها وسائل إعلام مسمومة بأن هناك غزوا قبليا من الشرق الليبي المتخلف إلى الغرب الليبي المتحضر، كما سوق له من بعض الأفواه المأجورة أو أنه غزو عسكري يريد الإطاحة بالدولة المدنية في طرابلس، مؤتمر ترهونة كان ردا قويا على كل هذه الحملات المسعورة وهو رد قوي على المحاولات الخارجية والعبث الخارجي الذي تمارسه دول معروفة تتدخل بشكل فض في الشأن الداخلي الليبي ولا تريد الاستقرار وتريد الاستمرار في حالة القتل والتشريد للشعب الليبي وكذلك سرقة ثروات الليبيين ونهب مدخراتهم ، وتحويل ليبيا إلى وكر للإرهاب وحالة صراع بين جماعات إرهابية وافدة مدعومة من دول خارجية.

برأيك ما هي أهم مخرجات ملتقى القبائل بترهونة؟

إن أهم ما أكد عليه مؤتمر ترهونة أن الحل للأزمة الليبية يقتصر فقط على الحل العسكري وهو الحل الوحيد والجذري للمشكلة الليبية التي يتم العبث بها من دول نافذة على الساحة الدولية، وليس كما يجري تسويقه بأن مشكلة ليبيا هو صراع سياسي على السلطة بين أطرف تريد أن تفوز بكراسي الحكم، وكذلك رسخ الملتقى مبدأ لا حل الا بعد محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه بضرورة قفل ضخ النفط والغاز الذي يذهب إلى سلاح يقتل به الليبيون، وأعتقد أنه مالم يمتثل العالم إلى رغبة الليبيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم وهم بالتأكيد قادرين على ذلك بعيدا عن التدخلات، ودعم أطراف سبق أن فرضت على الليبيين دون الرجوع لهم فسيستمر الصراع المدمر الذي سيكون فيه الخاسر الوحيد هو الشعب الليبي.

صالح الفاندي..

في كاريزما القائد الاجتماعي

شريف الزيتوني

التركيبات الاجتماعية في منطقة المغرب العربي متنوعة لم تكن في تاريخها بعيدا عن التأثير السياسي في بلادها. ربما يختلف التأثير من بلد الى آخر حسب الظروف والحالة الثقافية، لكنه في الكثير من الوضعيات كان يدخل في الحسابات السياسية. ليبيا ربما تكون الصورة الأوضح في هذا الإطار، فإنْ تجاوزت بقية الدول هذا المعطى في مستوى الممارسة الرسمية وفي خيارات الدولة العامة إداريا وسياسيا، فإن ليبيا بقيت تتعامل وفق التأثير القبلي رغم محاولات القذافي في بداية حكمه تجاوزه نحو مشروع أكثر مدنية.

في أزمة السنوات الأخيرة، عاد المعطى القبلي بقوة إلى واجهة الأحداث. طبيعي في كل أزمة أن تصعد هويات جديدة تحاول تعويض الفراغ الرسمي وعلى ذلك الأساس أصبحت المكونات الاجتماعية جزءا من المعركة السياسية وحتى الأمنية. كل المؤسسات الرسمية التي أنتجتها التحولات كانت تأخذ في اعتبارها رأي القبائل وكانت القائل تبادر بالتدخّل في كل إشكال يحصل. حتى مراكز النفوذ الدولية والمؤتمرات التي عقدت حول ليبيا يتم فيها استحضار مجالس القبائل والأعيان.

في معركة طرابلس التي بدأت منذ أبريل العام الماضي بين الجيش الليبي وقوات الوفاق، دخلت القبائل بقوة في قلب الصراع. هي أيضا لم تكن على نفس الخط في إطار لغة المصالح وظروف المناطق. في الحرب الأخيرة اتخذ أعيان وقبائل في غرب البلاد موقفهم من الأحداث بحسم قرارهم للوقوف إلى جانب الجيش ضد ما تعتبرها المليشيات المسلحة في طرابلس وضد حكومة الوفاق التي يرون أنها لا تملك شعبية تمنحها شرعية حكم البلاد بل يرونها جزءا من المشكل بسبب خضوعها لخيارات خارجية تحت تأثير مجموعات الإسلام السياسي.

صالح الفاندي رئيس مجلس أعيان ومشايخ ترهونة، يعتبر من أهم الشخصيات وأكثرها في الفترة الأخيرة. الرجل الواثق من نفسه والمكتسب لكاريزما القائد الاجتماعي كان مصدّرا لمواقف حادة تجاه حكومة الوفاق في طرابلس وضد التدخلات التركية في بلاده. يعتبر الفاندي شخصيّة رمزية لها قيمة اعتبارية كبرى في منطقته وفي ليبيا عموما. أخبار كثيرة تُداول عن مواقف للرجل في المعارك الدائرة في بلاده. كان الرجل من دعاة المصالحة ومن مبادري الوساطات لرأب الصدع بين الليبيين حتى في المعارك التي كان المجلس الرئاسي طرفا فيها في العام 2017 وقبله. وقد أكد ذلك في عدة مناسبا مشيرا إلى أنه لا يُعادي أحداً سوى المجرمين والخونة، ومن باعوا الوطن.

الفاندي يعتبر أن الاستقرار الأمني

> التركيبات الاجتماعية في منطقة المغرب العربي متنوعة لم تكن في تاريخها بعيدا عن التأثير السياسي في بلادها. ربما يختلف التأثير من بلد آخر حسب الظروف والحالة الثقافية، لكنه في الكثير من الوضعيات كان يدخل في الحسابات السياسية.

هو الخطوة الأولى وأن أي عملية سياسية لا يمكن أن تتم خارج الاستقرار الأمني وأن ومهمة الحسم موكولة لفائدة الجيش الذي يعتبره القوة الشرعية التي يمكنها فرض الأمن وعلى ذلك كان قرار المساندة الذي اتخذه باعتباره ممثلا لإحدى التركيبات الاجتماعية الكبرى في البلا. وقد أشار في إحدى لقاءاته بمشائخ وأعيان ترهونة أن منطقته تقود «إلى الخير والسلم، لبناء الدولة ومؤسساتها، وتأسيس دولة ديمقراطية، قائمة على الاحترام والتقدير».

المواقف الأخيرة التي يصدّرها الفاندي وسلطت تجاهه الأضواء تبيّن أن الرجل يحضى بمكانة خاصة لدى المجالس والأعيان في تلك المنطقة، وهو الصوت الذي يعبّر عن جزء هام من الليبيين ليس في ترهونة فقط بل في عدة مناطق من غرب البلاد والتي كانت حكومة الوفاق تزعم أنها حاضنة لها.

الرجل المهم في المنطقة الغربية دخل طرفا إلى جانب الجيش الليبي في معركة السيادة التي تتهدد ليبيا بعد دخول الأتراك على خط الأحداث، حيث أعلن في خطاب أمام حشد من المواطنين، «ترهونة لا تخون... وهي صخرة صلبة، لا تعرف معنى الخيانة» موضحًا أنه يرى في حكومة الوفاق خطرا على البلاد وعلى الوحدة الوطنية بعد رضاها بالتدخل التركي وباستقدام المرتزقة القادمين من تركيا.

ففي أول ردود أفعاله على التدخل العسكري التركي في طرابلس أدان الفاندي بشدّة الخطوة التي اعتبرها انتهاك خطيرا واستعمارا لا يمكن السكوت عليه قائلا إن «الإرث العثمانى فى ليبيا لا يذكره الشعب الليبى إلا بالدم والفقر والجهل والضرائب والسلب والنهب، ودك القرى بالمدافع وقتل

> في أزمة السنوات الأخيرة، عاد المعطى القبلي بقوة إلى واجهة الأحداث في ليبيا. طبيعي في كل أزمة أن تصعد هويات جديدة تحاول تعويض الفراغ الرسمي وعلى ذلك الأساس أصبحت المكونات الاجتماعية جزءا من المعركة السياسية وحتى الأمنية. كل مؤسسات الرسمية التي أنتجتها التحولات كانت تأخذ في اعتبارها رأي القبائل وكانت القائل تبادر بالتدخّل في كل إشكال يحصل.

الأجداد». وقال في تصريحات إعلامية إن ترهونة تعلن الجهاد لمساندة الجيش الليبي في كل المدن، لأن المعركة في رأيه أصبحت معركة حياة أو موت وصراع الحفاظ على السيادة التي أضعفتها قرارات السراج الخاضع لأطراف النفوذ المحيطة به والمنسجمة مع خيارات الإخوان المسلمين الذين تعتبر تركيا السند الرئيسي لهم ليس في ليبيا فقط بل في كامل المنطقة.

واعتبر الشيخ القوي في ترهونة أن ما أقدمت عليه تركيا هو انتهاك للسيادة العربية وليس الليبية فحسب مؤكدا أن الجيش الليبي مع الإسناد الذي يلقاه، قادر على حسم المعركة بل ودعا الشباب الليبي القادر على حمل السلاح أن يلتحق بالجيش في معركة السيادة موجها رسالة إلى من سماهم «الشرفاء وجميع القبائل وفي كل المدن دون استثناء هذا يوم الوطن» إلى الجهاد، في مواصلة لمعركة بدأها الأباء قبل عشرات السنين، الذين قال إنهم كانوا يواجهون العثمانيين والاستعمار حفاة، مشيرا إلى أنه «لا تراجع» أمام الخطر الذي يتهدد البلاد من الخارج بتواطؤ من أطراف داخلية.

في علم الاجتماع وفي التعبيرات الحديثة للبنى الاجتماعية، يعتبر المعطى القبلي معطلا لكل مسارات التحديث، باعتبارها هويات ضيقة تهدد الكيانات الكبرى من دول أو أقاليم. هذا منطقي في المجتمعات التي خطت خطوة هامة في تاريخها السياسي والثقافي، لكن في دول العالم الثالث ومنها دولنا العربية مازالت هذه التركيبات تؤثر في كل تحول سياسي يحصل بل ربّما تساهم في الحد من أي توتر اجتماعي ضمن المكانة الخاصة للأعيان في تحديد بعض الخيارات، وما يحصل في ليبيا في السنوات الأخيرة ربّما يعطينا مثالا واضحا عن هذا التأثير والذي نجح إلى حد كبير في فرض نفسه كقوة ضغط في تصويب بعض الأمور.

> صالح الفاندي رئيس مجلس أعيان ومشايخ ترهونة، يعتبر من أهم الشخصيات تأثيرا في الفترة الأخيرة. الرجل الواثق من نفسه والمكتسب لكاريزما القائد الاجتماعي كان مصدّرا لمواقف حادة تجاه حكومة الوفاق في طرابلس وضد التدخلات التركية في بلاده.
>
> يعتبر الفاندي شخصيّة رمزية لها قيمة اعتبارية كبرى في منطقته وفي ليبيا عموما. أخبار كثيرة تُداول عن مواقف للرجل في المعارك الدائرة في بلاده. كان الرجل من دعاة المصالحة ومن مبادري الوساطات لرأب الصدع بين الليبيين حتى في المعارك التي كان المجلس الرئاسي طرفا فيها في العام 2017 وقبله. وقد أكد ذلك في عدة مناسبا مشيرا إلى أنه لا يُعادي أحدًا سوى المجرمين والخونة، ومن باعوا الوطن.

الفاندي يكشف لـ «المرصد» كواليس مؤتمر القبائل في ترهونة

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد رئيس مجلس أعيان قبائل ترهونة صالح الفاندي رفض فكرة إقامة ملتقى للقبائل الليبية في الخارج خاصة إن كان بدعوة تركية أو قطرية مبينا أنه لم يكن هناك خلاف بين المشاركين في ملتقى القبائل الليبية الذي استضافته مدينة ترهونة خلال الفترة من التاسع عشر وحتى العشرين من شهر فبراير 2020 والذي عقد بمشاركة المئات من مشائخ القبائل والأعيان من مختلف المدن الليبية.

للمزيد من التفاصيل حول كواليس الملتقى والنتائج التي توصل إليها المشاركون فيه وفرص عقد ملتقيات أخرى التقينا رئيس مجلس أعيان قبائل ترهونة صالح الفاندي

كيف جرى التحضير لملتقى ترهونة الذي استضافته المدينة؟

التحضير للملتقى جرى عبر قيام وفد من الجنوب بزيارة إلى مدينة ترهونة (جنوب شرق العاصمة طرابلس) وجرى الاتفاق على عقد المؤتمر كما قام وفد من مجلس مشائخ ترهونة بزيارة للمدن المنطقة الشرقية وبعد 30 يوما من الزيارات والتشاور مع المنطقة الغربية كذلك جرى الاتفاق على عقد الملتقى.

ما أبرز النقاط التي جرى الاتفاق عليها خلال الملتقى؟

أبرز ما تم الاتفاق عليه هو التأكيد على وحدة ليبيا والوقوف بقوة مع القوات المسلحة العربية الليبية ودعمها وكذلك دعم مجلس النواب المنتخب من الشعب الليبي والوقوف ضد الاستعمار التركي وإعلان الجهاد ضده وإنهاء اتفاق الصخيرات الموقع نهاية العام 5102 في مدينة الصخيرات المغربية وكذلك إنهاء وجود كل المليشيات وسحب السلاح الخارج عن سلطة الدولة والوصول بالمواطنين إلى صناديق الاقتراع لاختيار من يمثلهم.

خلال المناقشات ما هي النقاط التي كانت مثار خلاف بين المشاركين في الملتقى؟

لم يكن هناك أي خلاف بين المشاركين في فعاليات الملتقى

ما أهداف هذا الملتقى؟

الملتقى لم يكن ضد أي مدينة ليبية أو مكون اجتماعي في البلاد وإنما كان ضد المليشيات وضد الاستعمار التركي للبلاد كما أن الدعوة له كانت عامة لجميع القبائل الليبية لذلك فإن هذا الملتقى يمثل كل ليبيا بجميع أطيافها ونتمنى أن يتمكن الجيش من تحقيق نصر قريب بالدخول إلى العاصمة الليبية طرابلس.

هل تلقى القائمين على الملتقى دعم من الجيش أو البرلمان أو الحكومة المؤقتة؟

القائمين على الملتقى لم يتلقوا أي دعم من أي جهة فالملتقى عقد بدعم من مدينة ترهونة فقط.

ما الخطوات السياسية والاجتماعية التي سوف تعقب هذا الملتقى لتنفيذ مخرجاته؟

سيتم تشكيل مجلس شيوخ ليبيا خلال الأيام الجارية ليكون جسم شرعي للقبائل في ليبيا من مختلف المدن والمناطق سواء الشرق أو الغرب أو الجنوب الليبي.

هل يجري التجهيز لملتقيات أخرى خلال الفترة القادمة؟

في الرابع من أبريل القادم ستستضيف مدينة ترهونة مؤتمر شباب ليبيا الذي يضم شباب البلاد من مختلف المدن والمناطق الليبية سواء الشرق أو الغرب أو الجنوب الليبي.

ما موقفكم من الدعوة التونسية التركية لعقد ملتقى للقبائل الليبية في تونس؟ وما موقفكم من عقد ملتقيات للقبائل في الخارج بشكل عام؟

أي مؤتمر خارج ليبيا مرفوض رفضا قاطعا خاصة إن كانت الدعوة له صادرة عن قطر أو تركيا وتم التأكيد على ذلك من جميع قبائل ومدن ليبيا باسم اللجنة الإعلامية لمؤتمر ترهونة.

كاريكاتير

محمد قجوم